



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی







کتابخانہ مجلس شورای اسلامی

۱۰۳۱  
خان

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ( ۱۲۸ ) از کتب اهدائی : کمزاره



مساجد و مدارس

Y10215

ایک کلاسی

مستند حق تعالی

2000



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شرح حدیث
مؤلف	فتناترین
موضوع	
شماره ثبت کتاب	۲۱۵۱۲
شماره اختصاصی	( ۱۲۸ ) از کتب اهدائی: یکمزاره

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
مستند در علم ادب  
۱۳۷۷

على ذلك المسمى بالاصحاح الواسع والاصول **اول** من در او انداز  
اما بغير قيد بظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ فان المسمى  
يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ واما المسمى من در او  
المدار فلا يعلم وجود اللفظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا والخصار الدلالة  
في الحقيقة غير امر متحقق لا يستبعد فيه واما الخصار الدلالة المنطقية في الواقع  
والطبيعية والعقائدية المستند الى اللفظ القاطن الدار بين النسخ والاصحاح  
فان دلالة اللفظ اذا لم يكن مستند الى الواقع ولا الطبع لا يلزم ان  
يكون مستند الى العقل قطعا كما استوفينا في هذا الاثر والاقام اثنتي  
**اول** للعلم بوضوح الفرق بين الدلالة الطبيعية والعقائدية اذ قال في العلم  
بوضوح الى بوضوح ذلك اللفظ ولم يقدر العلم بوضوح الى المعناه لئلا يكون  
المطابقة والخصار الدلالة المنطقية الاضغيت اقسامها الثلاثة المذكورة  
بالوجه العقائدي لان دلالة اللفظ بالواقع اما ان يكون على نفس المسمى  
او على غيره او على خارج **اول** وعلى الاساطين العام بوضوح  
بوضوح ان اللفظ الاساطين عين اطلاق على الامكان التي هي على الامكان  
ولانه لغير ذلك لا يثبت دلالة على الامكان العام ايها دلالة مطابقة  
بالوجه العقائدي وولذلك اجمع الاساطين العام شيان احدهما كونه جوهرا  
الموضوع له اعني الامكان العظيم الى هي والثاني كونه موضوعا له  
فلما ثبت ان يدل اللفظ الامكان عليه دلالتين من تلك الجوانب فاما بغير  
دلالة التصديقي عليها ايها دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له  
فاما بغير هذا المطابقة بغير التوسط فثبت تلك الدلالة التصديقية  
من غير المطابقة **اول** لتحقق تلك الدلالة التصديقية فاما بغير هذا

۱۲۸  
۲۱۰۵۱۲







فانما هو الذي لا يدرى

و من بعد از آنکه از او جدا شد

لأنه لا يمكن أن يكون الشيء في ذاته  
موجوداً إلا بوجوده في غيره

في القيمة لازمة  
في المطلوبة لازمة



[illegible]

١٩٦  
 او ما لقياس البعض بان معزفا واما ان يكتفى في التركيب بالمدلالة  
 من اجزاء اللفظ المعاني ومع تحقق التركيب لفظا لمطابقة وعرضا  
 وبالنظر في اللفظ والبطور وكذلك يكتفى بالافراو بالنظر الى طر وبقية الدلائل  
 لاثبات عدم التركيب فاذ اثنى التركيب نظر الى اللفظ مثلا كان هناك  
 افراو بطاير والاور تسعد جدا فلذلك لم يتجزأ في ذلك وبين ان  
 يستلزم كون اللفظ معزفا واما ان يكتفى بالنظر الى ذلك لاثبات عدم التركيب  
 بانه لا يجوز في ذلك بل هو الاول في ان ما جوزه من تركيب اللفظ  
 واداره نظر الى المعنيين مطابقين وقد يعجز عن ذلك في التركيب  
 والافراو في عبارة اقلنا في الجاهل في التركيب وحققت في كل من  
 رماوه الاساسين للامام كلاف ما كان في التركيب الاساسين  
 وان كانا معا عبارة لثلاث للمعاني فانه واحد وحسن وضع واصح  
 وامراده لقياس **و** والاولى ان يقال ان اللفظ والتركيب  
 باللفظ والافراو بينهما على ما في بعض النسخ استطراد واللفظ تركب  
 ان التركيب باعتبار المعنى النفي والالزامي لا يتحقق الا باحتمال اعتبار المعنيين  
 واما اللفراو فبالعكس فانه لا يتحقق اعتبار المعنيين في غير اعتبار المعنيين  
 البصري والالزامي لكن التركيب هو المعنى الوجودي واعتباره وحسن  
 المطابقة في اعتبار المعنيين اللفظيين فلذلك اعتبر المطابقة  
 ولم يفتقد ما يقتضيه اللفراو في الاعتناء بغير المطابقة **و** اما  
 الالزام فلان اللفظ على وجه المعنى الالزامي الى اخره فلهذا  
 الدلالة الالزامية وان استلزم المطابقة لاثبات تركيب اللفظ بحيث  
 الالزام لا يستلزم تركيبه بالمطابقة كما ان اللفظ يكون المعنى الالزامي  
 بالافراو في غير ذلك من اللفظ **و** بوضع العلامة تارة في معنى  
 لاشبهه في معنى الكبر



































الاعمال والبر

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







في حق العتق والحواس مطلقا فذلك استند لخرجه اليه واما  
 العوض العام فخرج الاما لعمه الاخير **قوله** العوض بقوله الطيبات  
 لا يبيح عليك ان الوعد الله لا معني عند المبتدئ الا بالمشقة لا  
 فذلك ترى انك تفتنون مشقة بالامانة لا على المشقة بل على فاق  
 صواب هذا الفن وذكر واني مساعية امتلحه ثم غاور ووافي حيث  
 القيات يشك من القيات المخصوصة وفي جواب الانبياء **قوله**  
 طسنت ثم تبت كما بينه **قوله** فعول الحسن ما قرب او بعد فاعرف  
 ان الحيس يجب ان يكون عام المشترك بين الماهية وعن غير ما  
 فاما ان يكون عام المسرك فالقياس الى ان ما يشترك في الماهية  
 اولا فاولا لا بد ان يكون عاما على الماهية **قوله** ما يشترك فيه فيكون  
 الجواب عن الماهية وعن ما يشترك فيها فيه هو الجواب عنها وعن  
 ما يشترك فيها وهذا هو الجواب عن ما والثاني اني سأكون  
 عام المسرك الاما لعمه الى بعض ما يشترك فيها من ابا الماهية  
 وعن ما يشترك فيها دون البعض الاخر فيكون الجواب عن الماهية  
 وبعض ما يشترك فيها عن الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا هو الجواب  
 بهذا والظاهر في معرفة مراتب البعد ان يفرجه الى اربعة اشياء هي  
 لشاركات وينقص فيه واحد فاني في يومه البعد واعلم ان الحسنة  
 حسنة الانسان كرمه واحدة وحسنة الحيوان فاني انما اصناف  
 من الحسنة كرمه هو الحسنة التي ومن فعله كرمه هو الحسنة كرمه واحدة

نوع الجنس لو كان عام المسرك فالقياس الى ان ما يشترك في الماهية  
 في ذلك الجنس او لا يستلزم غررت على معنى هذا المعنى فتكون  
 اولا لا يكون معناه ان لا يكون عام المسرك عن الماهية وعن نوع  
 كما من ذلك نوع اصلا **قوله** اي في مشترك لا يكون في مشترك  
 خارجا بعد تصديق قول الما المشترك الذي لا يكون ورايه في المسرك  
**قوله** وهذا الكلام وقع في بين بين قوله ورعا على  
 الماهية عام المسرك ما ذكره او لا في الما لعمه **قوله** لا يكون  
 وانه معاني هذا زيد في قوله في بعض معانيه واما انما هو مشترك  
 وما في الحسنة فاولا في بعض المعاني معنوية ولا يكون على اصلها على العمل  
 وكل عمل المعنوية فكذلك هو قول على لا يكون في كنفه لا  
 حمل على هذه الحاشية مع انما هو مشترك هذا من هذا من غير من  
 التناول لان هذا اشار الى الشخص المعنوي فلا يكون في كنفه لا  
 الشخص والافعال من حيث المعنوية كما عرفت على ما روي عن  
 من يند او صاحب اسم زنه وهذا المصوم على وان فرض الخصارة كما كانت  
 في شخص واحد فالقول على المعنوية على قوله لا يكون الا على **قوله**  
 ونوعنا متفقين فمعنويين بالحقايق النوع نوع في المعنوية  
 فعول الما لعمه وخلافها لكن القيد لا غير في جواب ما هو

قوله  
 النوع كذا ما روي في قوله

في حق العتق والحواس مطلقا فذلك استند لخرجه اليه واما  
 العوض العام فخرج الاما لعمه الاخير **قوله** العوض بقوله الطيبات  
 لا يبيح عليك ان الوعد الله لا معني عند المبتدئ الا بالمشقة لا  
 فذلك ترى انك تفتنون مشقة بالامانة لا على المشقة بل على فاق  
 صواب هذا الفن وذكر واني مساعية امتلحه ثم غاور ووافي حيث  
 القيات يشك من القيات المخصوصة وفي جواب الانبياء **قوله**  
 طسنت ثم تبت كما بينه **قوله** فعول الحسن ما قرب او بعد فاعرف  
 ان الحيس يجب ان يكون عام المشترك بين الماهية وعن غير ما  
 فاما ان يكون عام المسرك فالقياس الى ان ما يشترك في الماهية  
 اولا فاولا لا بد ان يكون عاما على الماهية **قوله** ما يشترك فيه فيكون  
 الجواب عن الماهية وعن ما يشترك فيها فيه هو الجواب عنها وعن  
 ما يشترك فيها وهذا هو الجواب عن ما والثاني اني سأكون  
 عام المسرك الاما لعمه الى بعض ما يشترك فيها من ابا الماهية  
 وعن ما يشترك فيها دون البعض الاخر فيكون الجواب عن الماهية  
 وبعض ما يشترك فيها عن الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا هو الجواب  
 بهذا والظاهر في معرفة مراتب البعد ان يفرجه الى اربعة اشياء هي  
 لشاركات وينقص فيه واحد فاني في يومه البعد واعلم ان الحسنة  
 حسنة الانسان كرمه واحدة وحسنة الحيوان فاني انما اصناف  
 من الحسنة كرمه هو الحسنة التي ومن فعله كرمه هو الحسنة كرمه واحدة

في حق العتق والحواس مطلقا فذلك استند لخرجه اليه واما  
 العوض العام فخرج الاما لعمه الاخير **قوله** العوض بقوله الطيبات  
 لا يبيح عليك ان الوعد الله لا معني عند المبتدئ الا بالمشقة لا  
 فذلك ترى انك تفتنون مشقة بالامانة لا على المشقة بل على فاق  
 صواب هذا الفن وذكر واني مساعية امتلحه ثم غاور ووافي حيث  
 القيات يشك من القيات المخصوصة وفي جواب الانبياء **قوله**  
 طسنت ثم تبت كما بينه **قوله** فعول الحسن ما قرب او بعد فاعرف  
 ان الحيس يجب ان يكون عام المشترك بين الماهية وعن غير ما  
 فاما ان يكون عام المسرك فالقياس الى ان ما يشترك في الماهية  
 اولا فاولا لا بد ان يكون عاما على الماهية **قوله** ما يشترك فيه فيكون  
 الجواب عن الماهية وعن ما يشترك فيها فيه هو الجواب عنها وعن  
 ما يشترك فيها وهذا هو الجواب عن ما والثاني اني سأكون  
 عام المسرك الاما لعمه الى بعض ما يشترك فيها من ابا الماهية  
 وعن ما يشترك فيها دون البعض الاخر فيكون الجواب عن الماهية  
 وبعض ما يشترك فيها عن الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا هو الجواب  
 بهذا والظاهر في معرفة مراتب البعد ان يفرجه الى اربعة اشياء هي  
 لشاركات وينقص فيه واحد فاني في يومه البعد واعلم ان الحسنة  
 حسنة الانسان كرمه واحدة وحسنة الحيوان فاني انما اصناف  
 من الحسنة كرمه هو الحسنة التي ومن فعله كرمه هو الحسنة كرمه واحدة

في حق العتق والحواس مطلقا فذلك استند لخرجه اليه واما  
 العوض العام فخرج الاما لعمه الاخير **قوله** العوض بقوله الطيبات  
 لا يبيح عليك ان الوعد الله لا معني عند المبتدئ الا بالمشقة لا  
 فذلك ترى انك تفتنون مشقة بالامانة لا على المشقة بل على فاق  
 صواب هذا الفن وذكر واني مساعية امتلحه ثم غاور ووافي حيث  
 القيات يشك من القيات المخصوصة وفي جواب الانبياء **قوله**  
 طسنت ثم تبت كما بينه **قوله** فعول الحسن ما قرب او بعد فاعرف  
 ان الحيس يجب ان يكون عام المشترك بين الماهية وعن غير ما  
 فاما ان يكون عام المسرك فالقياس الى ان ما يشترك في الماهية  
 اولا فاولا لا بد ان يكون عاما على الماهية **قوله** ما يشترك فيه فيكون  
 الجواب عن الماهية وعن ما يشترك فيها فيه هو الجواب عنها وعن  
 ما يشترك فيها وهذا هو الجواب عن ما والثاني اني سأكون  
 عام المسرك الاما لعمه الى بعض ما يشترك فيها من ابا الماهية  
 وعن ما يشترك فيها دون البعض الاخر فيكون الجواب عن الماهية  
 وبعض ما يشترك فيها عن الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا هو الجواب  
 بهذا والظاهر في معرفة مراتب البعد ان يفرجه الى اربعة اشياء هي  
 لشاركات وينقص فيه واحد فاني في يومه البعد واعلم ان الحسنة  
 حسنة الانسان كرمه واحدة وحسنة الحيوان فاني انما اصناف  
 من الحسنة كرمه هو الحسنة التي ومن فعله كرمه هو الحسنة كرمه واحدة

قوله  
 النوع كذا ما روي في قوله























ان كان ميزانه وعلى ما ليس داخل في مذهبها ومضى لها ولا يتناه  
 من حدودها ورسومها المستحقة ما لم يردوا الزعم ان  
 حصلت بموجبها اولاد ووصفت اسمها ما مازا بها  
 كما في ذلك الشيخ الرشيدي في مساحته المستقيمة كتابه  
 في مذكورتي في هذه التفرعات التي هي حاصل تلك المجموعات  
 وصعدت الاسماء ما لم يردوا اسمها للحيات لا رسومها لغيرها  
 لو كانت تلك الاسماء موصوفة لمجموعات اخرى لم يردوا لغيرها  
 المذكورة في هذه التفرعات لاس رسوما اسمها **الف** وفي تشكيل

سبقي انهم قد سألون عن كون التلقين مثلا ويردون به السائق  
 والمعتق ان كل السائق ينبغي ان يكون على كل العارضة **الف** وهو  
 افراد الانسان بالمواطاة على مقتضى عن افراده المعنى في زيد ولا يرد  
 بالمواطاة فيكون فيها العارضة اليها واسما بالفساد الى افراد الانسان  
 او اشتق من السائق او كسب من ذلك وان ذلك المشتق او كسب فيها بالفساد  
 الى افراد الانسان على طبعها بالمواطاة وعلى العكس المشتق ونظائرهما بعض  
 حصل لكل ثلاثة على الواحدة وعلى الاشتقاق وعن المركب ولما كان موصوف  
 الاخرى واحد لان جعلها قسما واحدا في **الف** يكون اسم التلقين  
 معني تقسيمه في غاية الظهور لان التقسيم يكون بغير ان في واحد

انما في التقسيم

ان كان ميزانه وعلى ما ليس داخل في مذهبها ومضى لها ولا يتناه

سبقي انهم قد سألون عن كون التلقين مثلا ويردون به السائق

الاشتقاق والاشتقاق والاشتقاق

من ان في الارام او مسلم خا صر ووض عام فالتقسيم بها الارام  
 هو جامع والارام الذي هو عرض عام والمعارف اذ المسماة  
 العمان المعارف الذي هو جامع والمعارف الذي هو عرض عام  
 على صفة والعرض العام الذي ان وقعا فحين الارام على  
 والعرض العام الذي ان وقعا فحين المعارف فقام الكلي  
 الخارج من كل حقيقة **الف** ومما رآه واحدا في قسمين  
 على ان يقتصر او لا الى احد والعرض العام ثم صمد كل واحد  
 منها الى الارام والمعارف فمفهوم انهما الكلي في قسمين  
 وقد بعد للصف فان الارام انقسم الى الخاص والعرض  
 العام باعتبار الاحتصاص فاحد واحد واحد ما لا احتصاص بها  
 والمعارف انقسم اليها ايضا باعتبار ان يعلم ان مفهوم الكلي  
 في الارام والمعارف ما يخص ما به واحد وان مفهوم الكلي  
 العام منها ما لا يخص بها بل بعضها وبغيرها ففقد حصول  
 الاسم الارام الى بعضين مطلقين واحد في منها في الارام  
 والمعارف فصار الكلي الكلي فحينها فان لو حط طاهر العلم  
 كان الاسم اربعة وان لو حط فحصل تلك الاسم  
 وهو كاشان رة نظرا الظاهر فكم بعد صمد

من ان في الارام او مسلم خا صر ووض عام فالتقسيم بها الارام

الاشتقاق والاشتقاق والاشتقاق











رقعة من ورقه من جبينه في سنة ١٠١٠  
 في سنة ١٠١٠ في سنة ١٠١٠  
 في سنة ١٠١٠ في سنة ١٠١٠

واحد ان لم يكن المبني على شي وانما مع ما عينا في زمان واحد  
 قال السامري انما هو من المسمى في اللغة والمستقط في اللغة قاله في  
 يوم يصدق علمه مستقط في اللغة وان لم يصدق علمه مستقط  
 في حال اليوم وكذا السطح يصدق علمه حال عطسه اسما في اللغة  
 كالتب وان لم يصدق كل منهما على وجه اخر والاخر في زمان مستقط  
 ومن هذا ذلك الصدق للعلم المتعوم مطلقا ووجه **قوله** وانما هو  
 السبب من الكليين يعني ان الكليين يصدق منهما الثاني على  
 مع انه لو كان كليا لخصوصا ان بينهما شي وكذا ان آحادا  
 بينهما شي وعلى هذا فصدق الكليين مطلقا الاقسام الاربع  
 وانما الكلي والجزئي طارعا لوجودهما الاقسام فقط وفي الجزئين  
 الاقسام واحد فلو قال المصنف ان شي وان الى آحاد القسم  
 لو كان لوهم حرمان جميع هذه الاقسام ثم لا يصدق في كل واحد من الاقسام  
 فبم القدر علمنا قال الكليان علم ان كذا في حال القسمين الاخرين  
 كذا في الاقسام الخمس لعمري فان طلب قد علم ما ذكره عدم جواز  
 الس لا يصدق فيها لكن لم يعلم ما وافقها في ذلك السبب فليعلم ذلك  
 بالقافية بادنى المعاني على ان المقصود الاصل في معرف احوال  
 سبب الكلمات بعضها مع بعض **قوله** فلا ننمى لا يجوز ان الاسباب  
 في سنة ١٠١٠ في سنة ١٠١٠

في سنة ١٠١٠ في سنة ١٠١٠

حان

فان قلت بلضاحك وهذا الكتاب جثمان متساو فان فلا يكون  
 متساوين قلت ان كان المثلث رتبة هذا الضاحك رتبة مثلا وهذا  
 الكتاب غير متساو فمتساو جثمان متساو وان كان المثلث  
 السه هما رتبة مثلا فمتساو اما في حقيقة واحد هو واحد  
 ذلك غير متساو رتبة الضاحك بالضحك وانما هو المتساو بالكتابة وكذا  
 لم تعد الخواص الخمسة بعدوا حقيقيا ولم يتباينوا تفاوتاً حقيقيا بل  
 هناك بعدو معار حسب اعتبارات الكلام في الجزئين  
 المعارين معار حقيقيا كى هو المتساو رتبة الضاحك في  
 واحد اعتبارات متعددة فلو جحد في واحد حسب المتساو  
 والاخر اعتبارات ثمانية متعددة لزم ان يكون الجزئين  
 كليا فانما اذا اشترى الى رتبة هذا الكتاب وهذا الضاحك  
 وهذا الطويل وهذا القاصد كان هناك على ذلك العذر جرحا  
 معدود يصدق في كل واحد منهما مع ما عداه في الجزئين المتكثرة  
 فلا يكون ما يتباين في من اشتراكه من كثيرين فيكون كليا  
 قطعيا مثال هذا لا سوية لخطات معطية بها عند العامة  
 وضيق بها كذا في الخاصة بعد ما مد من شروا في الحقيقة  
 سبب انما لنا **قوله** والاكتفاء بعض الالفاظ ليس

في سنة ١٠١٠ في سنة ١٠١٠

في سنة ١٠١٠ في سنة ١٠١٠

في سنة ١٠١٠ في سنة ١٠١٠



في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

ما ناطق يكون بعض اللسان ناطقا او رد عليه ان صدق  
بعض اللسان ليس ناطقا لا يستلزم صدق بعض لسان  
ناطق كما يستلزم من ان الالباب للعدو له الجمل اعم من الالباب  
لنطقه لطلوع الما يرى ان صدق قولك ليس زيد ملاكات  
لا يستلزم صدق قولك زيد كاذب لانه ان يكون زيد  
معدوما فلا يكون كائنا ولا لا كائنا والبرهان ان الالباب  
يستلزم وجوده وتخلو عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجوده  
او عدله في الاستلزام وجوده في الالباب  
او كان هذا الموضوع موجودا كاذبا للمعدول والموجبة  
المفصلة لارمان كما ساني ولما لم يماط فيه كذبه فان  
الالباب ان صدق على موجودات محققا في الالباب وعنه على  
ذلك لا يجدك نفعا اذ ليس الكلام في خصوصي بل في الثبات

بل في نقيض الساب ومن مطلقا فاذ لم يصدق بصلها  
على سبب اصلا فمما كذا لم يثران مطلقا كقصي السني  
الممكن العام لما وصف صدقها على كل مفهوم في نفس الامر  
امسح صدق الساب والالباب كجها على مفهوم من المفوضات  
فاد اقل لم يصدق على لاشي مما هو من الصدق

في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

بعض اللسان ليس ناطقا يمكن ان يكون  
كذلك فان قلت مفهوم الممكن بعض لغويا فلا يمكن فاذ لم يصدق  
احدهما على سبب وجب ان صدق على الاخر والا لارتفع  
القضبان معا وهو محال بدنه فان اورد على الساب كان  
بصفة غير مسموعة قلت بطلان المعروضات متاخران اذ اعتبر في بعضها  
بذلك ما هو من غير اعتبار صدقها على سبب واما اذ اقر صدقها  
على سبب حصل هناك قصدا موجبا ان احدهما معدول والا  
حي يصدق قولك زيد ممكن وزيد لا يمكن فلا ناطق فيها  
لان بعض صدق الممكن على سبب سلب صدق على لاصدق  
سلب عليه ولا شك ان الساب ومن غير صدقها على سبب  
ادرج الساب الى موضعين فليس في اطار القضايا  
اخرها الصدق على ذات الموضوع فاذ قلت كل انسان  
ناطق وكل باطن لسان فقد اخرج صدقها على افرادها  
اد اقل كل لا انسان لا ناطق فقد اخرج صدقها على  
ناطق على ارباب اللسان فان احدث قصبة بها  
الاغنياء كان هو سبب صدقها على الالباب على سبب  
مع قولنا بعض اللسان ليس ناطقا لا صدق على سبب

في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة







هذا هو الوجه الثاني في رد البرهان المذكور  
فان قيل قد يقال ان مقتضى ما تقدم من ان  
العموم من حيث هو لا يصدق على ما لا يصدق  
على كل واحد من اقسامه بل مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم

العام موجب لكل ولا يصدق على كل ما لا يصدق  
الموجب هو دفع ما مر فان قلت فكيف يصدق على  
ما لم يصدق على سائر ما قلنا فقلت لا يصدق  
والا لا يستدل به بيان ما لم يصدق بعد احب ما  
نذكر الى الواقع وهو وجه كل الطريق لم يصدق  
الاستدلال على استدلال عام اليك عند المصادفة  
هذا بيان ما لم يصدق بعد ما ان العكس الذي كورس  
الوجه الذي منه **قوله** احب ما ان الذي كون  
الاعم مطلقا احص من بعض الاخص مطلقا وما قيل  
من الدليل هو تفسير وتعرف فمدى لا يثبت هو ما قلنا  
بحسب ما لا يتصور الحد وهو ما بعد الاستدلال على  
الحد وهو لا يصدق على ان المقتضى تفصيل المدعى الى  
على وجهها على حد ما لا يصدق على ان يصدق  
بعض الاخص على ما يصدق على بعض الاخص  
عكس الكلام ساء لجعل التفسير حله حله  
صوره **قوله** واعا قد التباين حاصله ان لو اخطى التباين  
ولم يصدق بالكلية لم يدرم من التباين بين بعض  
الامر من بعض الامر

ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم

ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم

هذا هو الوجه الثالث في رد البرهان المذكور  
فان قيل قد يقال ان مقتضى ما تقدم من ان  
العموم من حيث هو لا يصدق على ما لا يصدق  
على كل واحد من اقسامه بل مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم

العام موجب لكل ولا يصدق على كل ما لا يصدق  
الموجب هو دفع ما مر فان قلت فكيف يصدق على  
ما لم يصدق على سائر ما قلنا فقلت لا يصدق  
والا لا يستدل به بيان ما لم يصدق بعد احب ما  
نذكر الى الواقع وهو وجه كل الطريق لم يصدق  
الاستدلال على استدلال عام اليك عند المصادفة  
هذا بيان ما لم يصدق بعد ما ان العكس الذي كورس  
الوجه الذي منه **قوله** احب ما ان الذي كون  
الاعم مطلقا احص من بعض الاخص مطلقا وما قيل  
من الدليل هو تفسير وتعرف فمدى لا يثبت هو ما قلنا  
بحسب ما لا يتصور الحد وهو ما بعد الاستدلال على  
الحد وهو لا يصدق على ان المقتضى تفصيل المدعى الى  
على وجهها على حد ما لا يصدق على ان يصدق  
بعض الاخص على ما يصدق على بعض الاخص  
عكس الكلام ساء لجعل التفسير حله حله  
صوره **قوله** واعا قد التباين حاصله ان لو اخطى التباين  
ولم يصدق بالكلية لم يدرم من التباين بين بعض  
الامر من بعض الامر

هذا هو الوجه الرابع في رد البرهان المذكور  
فان قيل قد يقال ان مقتضى ما تقدم من ان  
العموم من حيث هو لا يصدق على ما لا يصدق  
على كل واحد من اقسامه بل مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم

ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم  
من ان مقتضى ما تقدم من ان مقتضى ما تقدم



مع عن الا فصدق احد الناس مع بعض الا فصدق  
 احد المصنفين بدون نقص الا وبعده صدق في احد  
 الناس مع عن الا فصدق بعض الناس الا فصدق  
 كلام المصنفين صدق في بعض الناس بدون الا فصدق  
 فقط لا بد منه وليس به ان التباين الا فصدق مع نقص  
 الاول والا كان فاسدا لا خاليا عن العادة خط ولا خط ان هذا  
 الوجه وان كان دواعي المطول او ما صد ان صد خط  
 لي لا عدم يفيد صدق كل الناس مع بعض الا فصدق  
 ان ترك لفظ كل مع كونه مفيد للصدق المقصود فادارة الى هذا  
 الصدق الى مدق المطول لفظ عام والمصادف لفظ عام  
 لكن المطول يعلق بالعادة دون المعنى **مورد** واسم العلم الى  
 ثبت في المصنفين العائد احب ذلك بان مع ولهم بعض الناس  
 سنان سنان سنان ان السنين بدون المعصية في اليان  
 الحاشي محروفا الى خصوصية كل واحد في فريده اعني الناس  
 والعلوم مروج اذ لو كان الناس لاني سنان في جميع الصور  
 في من احد الى خصوصية كل الناس الكمال كما سنان سنان  
 هي ملك المصنفين لا لعل ان السنين الروس والانسان وان

العلم في المصنفين لا لعل ان السنين الروس والانسان وان  
 العلم في المصنفين لا لعل ان السنين الروس والانسان وان

الحوان

الحوان والاصح نوالسان الحاشي مع سنانا لقطع  
 لعل السنين الاولين في الناس الكمال ومن الا حاشي هو العوم  
 ان المصنفين لا يسمي الناس الحاشي في الموضع ولا سنان  
 لا يصادف ان اصلا وقد يصادف ان فلا يكون الناس الحاشي  
 في جميع الناس الكمال في جميع الصور ولا يحصل العوم مروج  
 من العوم مروج فالسنان في من بعض الناس في الناس  
 لاني محروفا الى خصوصية كل واحد في وهو المطلوب وهذا الكلام  
 لا يسمي في الناس ان المصنفين ان بعض الا حاشي اللذين سنان  
 من في سنان في بعض الصور ما سنانا وطاهر ان سنان  
 قد يكون عوم مروج كالا حوان والا اصح فاداهم ذلك  
 الى ما ذكره في بعض الناس مروج عن كل واحد من سنان  
 بعض الا حاشي سنان المصنفين سنان سنان الحاشي في  
 عن خصوصية كل واحد في لعل ان يكون السنين  
 العوم مروج لعل في نفسه حسب سنان في العوم مطلقا  
 ولم يسمي سنان لعل في سنان في بعض الناس

العلم في المصنفين لا لعل ان السنين الروس والانسان وان  
 العلم في المصنفين لا لعل ان السنين الروس والانسان وان

الحوان والاصح نوالسان الحاشي مع سنانا لقطع  
 لعل السنين الاولين في الناس الكمال ومن الا حاشي هو العوم  
 ان المصنفين لا يسمي الناس الحاشي في الموضع ولا سنان  
 لا يصادف ان اصلا وقد يصادف ان فلا يكون الناس الحاشي  
 في جميع الناس الكمال في جميع الصور ولا يحصل العوم مروج  
 من العوم مروج فالسنان في من بعض الناس في الناس  
 لاني محروفا الى خصوصية كل واحد في وهو المطلوب وهذا الكلام  
 لا يسمي في الناس ان المصنفين ان بعض الا حاشي اللذين سنان  
 من في سنان في بعض الصور ما سنانا وطاهر ان سنان  
 قد يكون عوم مروج كالا حوان والا اصح فاداهم ذلك  
 الى ما ذكره في بعض الناس مروج عن كل واحد من سنان  
 بعض الا حاشي سنان المصنفين سنان سنان الحاشي في  
 عن خصوصية كل واحد في لعل ان يكون السنين  
 العوم مروج لعل في نفسه حسب سنان في العوم مطلقا  
 ولم يسمي سنان لعل في سنان في بعض الناس



بعضه لان نصيبها ان لم يصادف اصله في بعض الايام وعين الانسان  
 كان منى ماسه كنه وان تصادف كان منى ماسه كنه  
 صدق كل واحد من النصيب مع بعض الاخر وانما كان كل علم ان  
 انما يعمل السد منها وهو يصدق ما هنا **والله اعلم** وما رايه الكلي الحصري وهو  
 وما رايه الكلي الاضافي فان قلب السادر محاذره ان الكلي  
 القليل مضان تحلفان احدهما طبع والاخر اضافي على فاس  
 المرى وهو كنه لان الامتياز من معنى الجزئية وكون احدهما  
 حصر والاخر اضافي امر متخوف على ما منه وانما الكلي حصر طبع  
 محسان مما يزان كنه كان بغير المصدم الذي سواه  
 كما حصرها هو الصلح الغرض لا يشترك من كنهين ولا سكره  
 لا تفصل بين الاصل والاصل الى كنهين فان اراد الكلي الاضافي هذا  
 المتعلق **فصل** اذن مغيان وان اراد مع آخر فله من قلب  
 اراد مع آخر ووجه قوله هو العلم **فصل** ومعاها ان الله  
 يدرك شئيه **آخ** ولا ينفذ بالاندراج ما يكون الجرد والرضى  
 من الكلي **فصل** الاول بعد بل ما يكون كنه فصل الامر والكل الحصر  
 ما صيد لان صديق **فصل** آخر كنه فرض الفصل سواه لكن  
 الاضافي في فصل الامر والكل الاضافي ما صديق **فصل** آخر

كان الناس احرى للفرقة  
 في بعض الايام وعين الانسان  
 كان منى ماسه كنه وان تصادف كان منى ماسه كنه  
 صدق كل واحد من النصيب مع بعض الاخر وانما كان كل علم ان

بعضه لان نصيبها ان لم يصادف اصله في بعض الايام وعين الانسان  
 كان منى ماسه كنه وان تصادف كان منى ماسه كنه  
 صدق كل واحد من النصيب مع بعض الاخر وانما كان كل علم ان

بعضه لان نصيبها ان لم يصادف اصله في بعض الايام وعين الانسان  
 كان منى ماسه كنه وان تصادف كان منى ماسه كنه  
 صدق كل واحد من النصيب مع بعض الاخر وانما كان كل علم ان

في بعض الايام وعين الانسان  
 كان منى ماسه كنه وان تصادف كان منى ماسه كنه  
 صدق كل واحد من النصيب مع بعض الاخر وانما كان كل علم ان  
 انما يعمل السد منها وهو يصدق ما هنا **والله اعلم** وما رايه الكلي الحصري وهو  
 وما رايه الكلي الاضافي فان قلب السادر محاذره ان الكلي  
 القليل مضان تحلفان احدهما طبع والاخر اضافي على فاس  
 المرى وهو كنه لان الامتياز من معنى الجزئية وكون احدهما  
 حصر والاخر اضافي امر متخوف على ما منه وانما الكلي حصر طبع  
 محسان مما يزان كنه كان بغير المصدم الذي سواه  
 كما حصرها هو الصلح الغرض لا يشترك من كنهين ولا سكره  
 لا تفصل بين الاصل والاصل الى كنهين فان اراد الكلي الاضافي هذا  
 المتعلق **فصل** اذن مغيان وان اراد مع آخر فله من قلب  
 اراد مع آخر ووجه قوله هو العلم **فصل** ومعاها ان الله  
 يدرك شئيه **آخ** ولا ينفذ بالاندراج ما يكون الجرد والرضى  
 من الكلي **فصل** الاول بعد بل ما يكون كنه فصل الامر والكل الحصر  
 ما صيد لان صديق **فصل** آخر كنه فرض الفصل سواه لكن  
 الاضافي في فصل الامر والكل الاضافي ما صديق **فصل** آخر

بعضه لان نصيبها ان لم يصادف اصله في بعض الايام وعين الانسان  
 كان منى ماسه كنه وان تصادف كان منى ماسه كنه  
 صدق كل واحد من النصيب مع بعض الاخر وانما كان كل علم ان

بعضه لان نصيبها ان لم يصادف اصله في بعض الايام وعين الانسان  
 كان منى ماسه كنه وان تصادف كان منى ماسه كنه  
 صدق كل واحد من النصيب مع بعض الاخر وانما كان كل علم ان







مكتبة  
الشيخ  
المفتي  
الحسين بن علي  
بن محمد  
بن عبد الله  
بن أحمد  
بن محمد  
بن عبد الله  
بن أحمد  
بن محمد  
بن عبد الله  
بن أحمد

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Arabic or Persian calligraphy. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed. There are several lines of text, with some words or phrases highlighted in red ink, possibly indicating a title or a significant section. The handwriting is highly stylized and compact, typical of historical documents.

این حدیث را در کتب معتبره از ائمه و کتب معتبره از علمای  
الشیعه از جمله کتب معتبره از علمای اهل بیت  
و از کتب معتبره از علمای اهل بیت  
و از کتب معتبره از علمای اهل بیت  
و از کتب معتبره از علمای اهل بیت

الظلمة المعبر عنها بغيره هو الحق  
الاصناف والاعتناء بالاصناف  
الحق الحقيقي على غير ما يتصور  
الظلمة اذ لا يتم فيه الظلم  
الحق على الظلمة لا يتم فيه  
الظلمة والاعتناء بالاصناف  
الحق الحقيقي على غير ما يتصور  
الظلمة اذ لا يتم فيه الظلم  
الحق على الظلمة لا يتم فيه

[illegible]



المشرك لا يملك  
نحو ما كان قائم

الفرد من الراتب وان لم يكن واقعا في الرتبة نظر الى ان الاصولا وما عداها  
او التي هي الرتبة

[illegible]







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

دقیقہ ۱۰۱۱



الداخل في الجواب بالمراد المدلول عليه تعريفا اصطلاح والمباينة في الجسم  
منه فان الواقع انب بالمدلول مطابقه والكل انب بالمدلول نصبا وان كان  
كل منهما ساسا في كل من الطرفين **قوله** فانه مقسم الى محصل قسم له وسوم  
ان الناطق مثلا نعم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والحيوان مقسم  
له حتى انه محصل قسم له لا محصل ضمن فان غير الناطق قسم من الحيوان  
حاصلي من انقسام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل من انقسام النطق  
اليه فادان قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك امران مقتضا  
له كل واحد منهما محصل قسم واحد له وكذا من قال ان الناطق قسم  
الحيوان الى ضمنين نظر الى ان الحيوان اذا قسم الى الناطق وغيره  
محصل له ضمنان كما ان من عد الفرد من الالوان والاحاسيس في الترتيب  
نظر الى سبل ذلك **قوله** والمتوسطات سواء كانت انواعا او اجناسا سلم  
النوع العالي لا يدرأه في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل لا يدرأه  
في النوع المتوسط **قوله** ولكن فصل يقوم النوع العالي والجنس العالي **قوله** ان  
لعالي ههنا النوعان وما بال على العاليي لا امر من ان العالي ما هو هو في الجنس  
والا على ما هو تحت الجنس **قوله** لانه قد علمت ان جميع مقومات العالي مقومات  
السافل وذلك لان العالي ما كان معوما للسافل كان جميع مجزئ معوما له  
كانت او اجناسا معومات للسافل قطعاً **قوله** ولو كان جميع مقومات السافل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

پیشووا

منه انما هو الذي استعمل في تصوير المصطفى  
منه الاية والنقطة من السابق فيها الى  
بلاستك كونه يكون كسيرة النمل في كل



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

ان کو کہتا ہوں سلا اللہ علیہ السلام کیوں کہ میرا اللہ حق ہے  
 کا یہ نہیں کہ اس کو میرا خدا کہوں یا اللہ ہی  
 اللہ ہی ہے جس کو میں کہتا ہوں اور جس کو تو کہتا ہے  
 اور جس کو وہ کہتا ہے اور جس کو وہ کہتا ہے

قولنا واما تارة فيسبغ ماعده قد عرفت ان لك فيه واجب الوجود  
 ان المثل اقرن لما را فان التصور الذي تماره هذا المتصور عن بعض  
 ماعده في غاية التفصيل لم يلبثوا اليه وشرطوا المساءة بين  
 المعرف والمعرف وافرجه الاعم والاحض عن علاجيه التعريفية  
 جهها واما ما لم يكن قلما كان ابعده عن الاعم والاحض كان اولى بان  
 لا يشبه غيرهما مع ان الطائير انه لا يفيد غيرا أصلا وان اتم  
 احتمالا بعيدا ان يكون غيرا في الملة وبعده عن افادة غيرا ما كان يكون  
 بين المتباينين خصوصية يقتضيه الاستغناء من ابعدهما الى الآخر ولا  
 الى انه احض لكونه اخفى لانه اقل وجودا في العقل فان وجوده في شيء  
 العقل مستلزم لوجود العام بهذا موقوف على ان يكون العام  
 محاسا ويكون في الحس مقبولا بالكونه واما اذا لم يكن ذاتيا او كان  
 في ذاته لم يكن الخاص مقبولا بالكونه لم يلزم من وجوده في العقل وجود  
 العام فيه وايضا شروط تحقق الخاص بهذا تحجب الوجود لانه  
 مسلم فانه كمال تحقق الخاص في الوجود تحقق العام فيه واما تحجب الوجود  
 الذي قلنا اوجاز ان العقل الخاص لا يعقل العام كما ان الغافل كانه  
 اذا صدق ثمرنا كمالا صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف كما  
 لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف وذلك لان

[illegible]



لان الموجبة والكلمة الثانية عكس يقين الموجبة الكلية الاولى على الطريقة  
 المتقدمة **و** وبالعكس فذلك لان الاولى ايضا عكس يقين الثانية  
 على طريقتهما فكل واحدة منهما مستلزمية للاخرى وغايته قوله **بالممكن**  
 اثبات لزوم الطرفين الا في ثبوت الملازمة التي ادعاها بالبرهان  
 وهي ملازمة للكلية الثانية **قوله** وهو لا اشتقاله على الذاتيات  
 مانع من دخول الاغيار الاجنبية فيه وذلك لان في ذاتيات  
 كل شيء ما يخصه ويغزه عن جميع ماعداه فيكون له التمام بواسطة  
 اشتقاله على الذاتي المميز فيكون ما يضاف من دخول اختيار المحذور منه  
 وكذا الجهد السابق يذكر منه الذاتي المميز فيكون ما يضاف من دخول الاغيار  
 فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى  
 اللغوي فلا يرد ان الرسم فيه ايضا من دخول الاغيار منه  
 فينبغي ان يسي جدا واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون  
 الجهد بمعنى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف  
 الاصطلاحين واعلم ايضا ان الحقائق الموجودة يتصور الاطلاق  
 ذاتياتها والقرن بينهما وبين عرضياتها سمها تاما واصلا الى هذا الحد  
 فان للشيء شيعة بالعرض العام والفصل بالخاصة فذلك يري ان  
 القدم يستصحب تحديد الاشياء واما المقومات اللغوية والاصطلاحية  
 فيستلزم ان يكون لها تعريفات لغوية واصطلاحية

فانما هو الذي لا ينفك عن التعريفات  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف اصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي

فانما هو الذي لا ينفك عن التعريفات  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف اصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي

فانما هو الذي لا ينفك عن التعريفات  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف اصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي

فانما هو الذي لا ينفك عن التعريفات  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف اصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي  
 فانه لا يمكن ان يكون له تعريف لغوي واصطلاحي











اذا كانت ملحوظة اجمالاً يمكن ان يوضع موضع مفرد لان  
 دلالة اعماله وان اطراف الشرطه يمكن وضع المفرد  
 في مواضعها اذ لا يمكن ان تتفاد من المفردات ملاحظة  
 المحلوم عليه وبدء النسبة على التفصيل فان شئت  
 قلت في التقسيم القضية طرفاً ياما ان يكون مفرد من بالفعل  
 او بالقوة او لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها  
 ايا ان يكون مستقلاً على نسبه تامه ملحوظة مفصلة او لا وكما  
 فرغ قال القضية ان اخلت الى قضيتين اراد ان كل واحد  
 من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة مفصلة فيكون بالقوة العدم  
 من الضل فمع التقيم هذا الوجه ايضا واعلم ان الشرطه  
 لم توجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصله  
 شظاير واما في المنفصله فانما ظهر فرض الحكم اذا لوحظ  
 فيها المنفصله الملازم لما فان قولك هذا العدد اما زوج  
 او فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا  
 فانه وان كان فردا لم يكن زوجا في هذا قياسا ماعدا  
**مؤله** فالمتصله هي التي حكم فيها بصدق قصه او لا صدقها  
 المتصله الموجه هي التي حكم فيها باتصال الحق قضيه

قضية

بحقق قصه اخرى فان الكيف بمطلق هذا الاتصال سميت  
 متصله مطلقه وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصله  
 لزوميه او بكونه انقائيا سميت متصله انقائيه والمتصله  
 البليه هي التي حكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا  
 او لزوميا او انقائيا والمنفصله الموجه هي التي حكم فيها  
 بالتاخي بين قضيتين اما في الحق والاتصال معا او  
 احدىهما فان الكيف بمطلق التنافي سميت منفصله مطلقه وان  
 قيد التنافي بكونه ذاتيا سميت منفصله عناويه وان قيد بالتاخي  
 سميت انقائيه والمنفصله البليه هي التي حكم فيها بسلب  
 ذلك التنافي اما مطلقا او مقيدا بالعنايه او الانقائيه فمجرد  
 عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصله والمنفصله في  
 مباحث الشرائط **قوله** ومعنوماتها الاصطلاحية كالتصديق  
 على الموجهات تصديق على السواليلان مفهوم الكلمه اصطلاحيا  
 به القضية التي يكون طرفا مفرد من اما بالفعل او بالقوة وهذا  
 المفهوم لا يصدق شيئا زيدا قام يصدق على زيد ليس بتمام بل  
 تفاوت وكذا الحال في مفهوم المتصله والمنفصله اصطلاحيا  
 بل نقول اطلاق الشرطه على المتصله ايضا يجب المفهوم

والقيد في التنافي كالتصديق  
 والتقييد في التنافي كالتصديق  
 والتقييد في التنافي كالتصديق  
 والتقييد في التنافي كالتصديق



الاصطلاحية كاطلاقتها على المقابلة وان لم يكن معنى الشرطية حسب  
اللفظ في المنفصلة فافهم من قوله ليس اجزاء هذه الاصطلاحية  
على البسبب للفظ مفهوم ان اجزاءها على الموجبات  
يجب مفهوم اللفظ وليس كذلك بل اجزاء هذه الاساسية على  
معنا يجب المفهوم الاصطلاحية قطعا فالاطراف في العبارة ان  
يقال ليس اطلاق هذا الاساسية على هذه القضايا يجب مفهوم  
اللفظ **قوله** واما في السوال فلما بينا اياها في الاطراف  
فقد بينا من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاساسية على الموجبات  
او لا تحقق المعاني اللفظية فهما ثم نقلوا منها الى السوال فلما بينا  
الموجبات في الاطراف والظاهر انهم نقلوا هذه الاساسية من  
المعاني اللفظية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة  
في بعض اجزاء هذه المفهومات اعلى الموجبات فان هذا القدر من  
المناسبة كاف في صحة النقل فلما جاء الى التزام النقل مرتين **قوله** واما  
ذكر اتمام الشرطية فيها فبالعرض للاتمام الاولية هي المصلحة والشرطية  
واذا ذكر الموصلة السالبة المصلحة على سبيل التبعه كان مفهوم المصلحة  
انما يتوسط بذكرهما وكذا ذكر التمسك والمنفصلة بينهما لا وجه لهما  
حقيقان مختلفان تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بهما

واعتبر في المتصلة الالجاب والسلب لما ذكرنا في الجملة وذكر  
في المنفصلة انواعها المختلفة لينضبط واشير الى الالجاب والسلب  
في جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام القضية الى الجملة والشرطية  
مصرع على واما انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس  
كذلك لان الشرطية طرفا قضيتان بالقوة العرصة من الفعل  
والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان يكون بحد احدهما شيئا الا ان كان  
بل لابد ان يكون هناك نسبة غير الحيل ولا يلزم من هذا ان يكون  
النسبة التي هي غير الحيل منحرفة في الاتصال والانفصال كجواز  
ان يكون لوجه او نذو قسمه استفسارة او لم توجد في العلو ام  
ومتعارف الله نسبة بوجه او معتبر بين اطراف القضايا  
**قوله** واما قدمها على الشرطيات لباطنها فان الجملة وان كان  
مركبة في نفسها الا انها تقع بين الشرطية فيكون بيضا على  
الجملة الى يكون اقل اجزاء منها ولا نفع ان الجملة كبح اجزاءها يقع  
بين الشرطية او قد عرفت ان اطراف الشرطيات لا حكم لها  
بل نفع ان الجملة اذا كانت تضمنه بالقوة العرصة من الفعل الى  
الشرطية بقا فصل اجزاءها التي هي سوى الحكم يكون جزء منها فكانها  
متأخرها جزء منها فاستحققت بذلك تقديم مباضها على مباض



على مباحث الشرطية **قوله** ويسمى موضوعا بهذا بناء على المبدأ والحقا  
 ايضا فان زيد ليس في قال زيد موضوع وقال محمد لان محصل  
 معناه زيد قابل او ذو قول في الزمان الحاضر **قوله** والاصل  
 ان امرئ الكلمة اربعة هي المعلوم عليه وهو النسبة بينهما وهو قولها  
 اولاد قوتها وهذه الماد بعد معلومات وادراك البلية الاول  
 منها من قبل التصورات التي خرج شأنها ان يكتب بالقول  
 الشارح وادراك الاخر اثنى وادراك وقوع النسبة اولاد قوتها  
 هو المسمى بالتصديق الذي مر شأنه ان يكتب بالجملة ويسمى  
 هذا الادراك حكما وقديسي هذا الادراك اعني وقوع النسبة  
 اولاد قوتها حكما ايضا ولذلك قيل لا يدر في القضية من الحكم  
**قوله** فان اللفظ الذي هو وقوع النسبة دال على النسبة ايضا  
 ولان واثني مطردة وان كانت الزمانية **قوله** وهي مطردة لتوقفها  
 على المعلوم عليه وبمعنى ان النسبة التي ترتبط المحكوم به بالمحكم عليه  
 معقولة من حيث انها حاله بينهما والالتفاف حالها فلا يكون معنى  
 مستقلا يصلح لان يكون محكوم عليه او به فاللفظ الدال عليها يكون اداة  
 كثرنا فيكون في قالب الاسم كوني المثال المذكور **قوله** في  
 يتش في ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لانه خبر

الح

الربطية

ربطية انه فلا يكون رابطا ويقال الربطية في هذا القضية هي وكون  
 الرفع لانها دالة على الارتباط والاستعداد وقد يكون في قالب  
 الكلمة ككان الناقصة وما يتصرف منها ويسمى زفا له لانهما  
 على الزمان بخلاف لفظ هو واخواتها اولاد لانهما على الزمان  
 اصلا وقد يفتش ايضا بهما بان مدلول كان رايد على مدلول  
 الربطية لدلالة كان على الزمان الذي لا مدخل له في الربط  
**قوله** اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الربطية  
 وفي الضبط ان يقال ههنا ثلثة اشياء الوجوب والامتناع  
 والحوار بغيرها في ثلثة اخرى هي خروج الربطتين معا والربطية  
 الزمانية وهدا دعى الزمانية وهدا ومنه بعد لا يخفى **قوله** ولقد  
 لا يستعمل القضية خالصة عنها نقض ذلك بمثل قولهم زيد غير  
 ومنه فان قولهم ومنه قضية خالية من الربطية **قوله** وهذا لا يستعمل  
 القضايا الكاذبة بمثل انما لا يستعملها اذا جعل القضية على ما هو في  
 الامر واما اذا جعلت على ما لم يكن الصواب فليس الامر وما هو  
 بحسب زعم القائل مستحالة قطعاً وانما تعلم ان المتبادر  
 في عبارته المصنف هو القضية نفس الامر والتوقيفات كما قلنا في السابق  
 يجب جعلها على معانيها المتبادر منها **قوله** لان بعض

در زبانية خلاصه

در زبانية خلاصه  
 در زبانية خلاصه  
 در زبانية خلاصه

در زبانية خلاصه



لان البعض غير معين بهذا الكلام فظهر في التحقيق فيه انك  
 اذا قلت ليس بعض الحيوان انسانا فان اردت بحرف  
 السلب سلب المحل عن الموضوع كان سلبا جزئيا وان  
 اردت سلب القضية على معنى انها ليست محتملة في  
 نفس الامر كان سلبا كلياً لان سلب الالحاق بالزنى استلزام  
 سلب الكل فعلى هذا ليس كل محتمل ان يكون سلباً كلياً  
 بان يقصد بحرف السلب سلب المحل عن الموضوع المذكور  
 وهو كل واحد واحد وان يكون سلباً جزئياً بان يقصد سلب  
 القضية لا حقيقة **قوله** كقولنا المحل ان جنس الانسان نوع  
 انهم بعضهم ان مثل هذه القضايا ياتى عام لان الموضوع  
 فيها هو الطبيعة بعقد العموم فان الحيوان مركب حيث انه  
 عام موصوف بالجنس والاشياء عند عموم موصوف بال  
 النوعية ومثلاً للطبيعة كقولنا الانسان حيوان تامط  
 فلهذا في القضايا اقساماً ثانياً هي ان تلك القضايا  
 ايضا طبيعية لان المحكوم عليه بالجنس هو طبيعة الحيوان  
 وكيف لا والمحكوم عليه بهما ما فهم من لفظ الحيوان هو  
 الطبيعة وهذا بان كان ثبوت الجنس بها في نفس الامر

ولم يأت في هذه العلوم العموم  
 من العقول لانهما  
 باعتبار

باعتبار

باعتبار كليتها كما ان المحكوم عليه بالضحك في قولنا الا  
 نسان ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت  
 الضحك لها في نفس الامر باعتبار كونها متعينة فان العقول كالموجودات في  
 المعبر في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب  
 ان يلاحظ في الحكم ثبوت له وان لوحظ لم ينحصر القضية في جنس  
 ولا في ستة لان العقول المعقولة غير محصورة في عدد فالحق  
 انحصار القضية في الاقسام الاربعه والبقية المذكور  
 في الشرح احسن في المتن **قوله** والطبقات لا اعتبار  
 لها في العلوم وذلك لان الموجودات المتماثلة هي  
 الافراد الطبيعية انما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم انما هو  
 معرفة احوال الموجودات المتماثلة فان قللت الطبقات  
 ايضا معبرة في العلوم اذ لا حيث فيها غير الاشياء  
 قلت الى معبرة في ضمن المصورات بخلاف الطبيعة  
 لما انها ليست معبرة لاني وانما ولا في ضمن المصورات  
 لان الحكم فيها على الافراد لا على الطلوع والقبول  
 الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلمة فتقع كبرى



في شكل الاول نحو هذا زيد وزمما حيوان فهذا حيوان في  
 جملات الطبيعة فانها لا تقع في كبرى الشكل الاول كذلك  
 زيد انسان واللاتان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع  
**اول** وثانها هذه الفايدة يمكن تحصيلها بان يقال لكل  
 الموضوع محمول كان نقول فايدة الاختصاص في كل الفايد  
 يدرين اختيار واجوب **اول** كما انهم في قسم التصورات  
 اخذوا مفهومات الكليات من غير ان يراه الى ماوة في  
 اخذوا مفهوم النوع والمنس وغيرهما مطلقا من غير ان يراه  
 الى طبيعة خاصة نوعية اذ منسب كالانسان والحيوان في  
 وجعلوا هذه المفومات البروة عن خصوصيات الوجودات  
 الشاملة اياها باصبر على ما يكون في الاجسام الواردة  
 عليها استنادا الى جميع احوال الاشياء فلهذا كانت  
 مباحث التصورات قوانين كلية منطبقه على البرديات  
 وكذلك اخذوا مفومات القنطرة في حدودها عن خصوصيات  
 واجروا عليها الاجكام فصارت مباحث القنطرة  
 ايضا قوانين كلية منطبقه على الجزئيات فصارت  
 مباحث الفن كلها قوانين جزئية كلية تعرف منها علم

في بيان ما هو المقصود

في بيان ما هو المقصود ان مفهوم ج مفهوم ب بدين  
 فمات في لفظ كل سورتين كية الا افراد ما واقيل كل علم ان  
 للراد ما حد في علم مفهوم ج مرافقه لا مفهوم ج ولا كانت  
 لفظ كل فائدة لا فائدة فيها الا ان يراو بها مع ان كل ج ان كل  
 هو ج وهو مستبعد فاما الاول في حال او اقلنا ج ب فلا يصدق ان  
 مفهوم ج مفهوم ب ولا لم يكن هناك ج ب في العلم بل لفظ  
 ولا نوع به ان مفهوم ج تصديق علم مفهوم ب ولا كانت  
 حقيقة طبيعية غير متغيرة في مفهوم ب بل نوع به ان ما صدق عليه ج  
 الافراد يصدق عليه ب واذا قرن ج ب لفظ كل كان للكل ما  
 صدق عليه ج الافراد يصدق عليه ب **اول** فان قلت كان  
 لآه قد عرفت ان كل مفهوم ما صدق عليه الافراد فكل  
 واحد مبرر ب مفهوم وما صدق عليه فتصور هناك ان نوع  
**الاول** ان مفهوم ج مفهوم ب وقد عرفت بطلان الكتاب  
 ان ما صدق عليه ج في الافراد يثبت له ب وهو لا ادع  
 لخاصة في علم ج هو ما صدق عليه ب وهو ايضا باطل لان ما  
 علم الموضوع هو بعينه ما صدق عليه في الافراد فخص ما صدق عليه  
 الكل فاما صدق علم الموضوع او لم يخصه او اذا وجد ما صدق عليه كان

المقصود من الكلام في بيان ما هو المقصود

في بيان ما هو المقصود







هذا هو المقام الثاني

اجزاء

يحيى

مدين بن عبد الله

صها

الواجب ليس ولا محال مادام لا يتصور صدق في الحقيقة لا بد في  
الحال من تباين طرفي نسبة أو الالم منصرف بينهما قبل اتصال والبد البصر  
المتخذ بوجود الحب في روحه اذ كان محققا او موهوما لان المتباين  
في الوجود والحق في المحال هو الموهوم فيجب ان قبل اتصاله على ان يكون موهوما  
بديهة سواء فرضت نسبة اتصاله او لا في الجملة فيكون  
برس في نسبة الوجود خارجا عما هو ما كان صحيحا موضع  
والجواب قد يكون عيني الذات وقد يكون صوريا والى وقد يكون خارجا  
رجا عنها وذلك لان المعنى ان كحي فادراكه ما يصدق عليه  
من جانب اوارده فلا بد ان يكون احد الالام الشك كما هو  
لان اتصال الطسعة النوعية بالحوال ليس بالاستقلال بل بالنسبة  
شخص شي صها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص فلو لم يكن الطسعة  
مع الاشياء كان ذلك كسب المعنى كذا لانه لا اجرة بثبوت المحال في  
الاشياء من هذا الوجه فانه ثبوت الطسعة النوعية لا محال انما يكون مذكور  
الالم يكن للطسعة النوعية حكم كسبها وذلك في نوع اذ لا يتم من عدم وجودها  
الا في ضمن اشياء ان لا يكون لها احكام مخصوصة بها فالطسعة  
نسان كسبه وعامة لا خذ ذلك الاحوال الى لاث وكما فيها اشياء  
لا كما تقول الكلام في احكام الطسعة الاشياء من في قضية واحدة فلابد

كقولهم

ان يكون الحكم الذي كلفنا مشروعا منها في الاحكام المشتركة بينهم  
الكل او لا **مورد** ما يفعل عند الشرح قبل انما عدل الشرح عند الشرح  
بجاء وعرض الامكان الثبوت بالفعل لان الاقتصار على ذلك والامكان  
لخالص المكون واللغة فان الاسود اذا اطلق لم يعنى فيه عرفا لغويا  
شيء فلم يقصص بالاسود اذ لا واجب وان لم يكن انصافه به **مورد** في  
روح في الذات **مورد** الذي كلفنا جميع مشروعي الجرم او كسره في موضع  
او الله **مورد** وانما قد افراوا بالامكان في غير الامكان وجود  
افراد الموضوع في القضية المحسوسة لان الحكم فيها يتناول الافراد المعقولة المودعة  
في الحيز و **مورد** في الامكان لا يكون في الوجود فانه فلا يكون الحكم  
سواء كان الخابيا او سلبيا صادقا عليه فلا يصدق قضية كسبه  
بل تصدق في كل مادة تقوض موضوعه او سالبه قوله كذا و  
هذا العقد في الامكان وجود الافراد انما كسح السمة الملمة  
صدق في صنف الضماني في ذات الموضوع كسب الملمة  
بحر وقص صدق او الامكان وقص صدق عليه كذا صدق الكسح  
ساعة في اذ وقع في موضوع القضية الكلية كان متساويا  
افراده الى يوحى بالاحسان اليها سواء احكامها صدق عليه  
اولا واما اذا احسن الامكان صدق في الامكان في ذات الموضوع في

الشروط

مورد

مورد



نقول ان كونه منسوبا الى الذات لا يوجب الاحتكاك بالصدق في باطل كذا  
 من جهة الشيء فاما جازما اعتبارا امكان وجوده او اذ قد يدخل في كمال الانسان  
 الذي ليس كماله ان لا يصدق في علم الانسان في نفسه كماله فلا يدخل  
 في كماله كل انسان حيوان وكذا الانسان لا يصدق في علم الانسان  
 في نفسه كماله فلا يدخل في كماله لا شيء من الانسان في نفسه ولما اخرجنا  
 عنه الموضوع لا يقال وكذا في علم الجمل بعد اخرج الطاهر العبادي كان  
 قولك وجد كان ج مضمنا وكذا قولك كذا وجد كان ج مضمنا  
 واما كماله فيكون ان لا يقصد به ان يقال قطعا لان منه العباد  
 في نفسه كماله وقد عرفت ان هذه الموضوع فيها تركب في كماله  
 يتصور ان يكون معنى المضمون ان هذا كماله تركب في كماله  
 في لا يقال في نفسه كماله في نفسه كماله في نفسه كماله في نفسه كماله  
 متعلقين بل كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 يتصور فيها افراد كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 منه ان الحكم على كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 متبها على كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 موجوده وقولك في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

والمحدور

صحيح

تفصيل

فاما هذا كماله ايراد الشرح في جانب الموضوع ويلحق ايراد في كماله  
 الجمل لان المقصود من المقوم لا الافراد فليس بقصد المقوم الجمل  
 الافراد او كانت المقصود منه وهي ان يكون السور مدكروا  
 جانب الجمل سواء ذكر في جانب الموضوع او لا فاما ايراد الشرح في  
 الجمل فيصير كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 واما هذا كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 الماد كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 فان الحكم ليس على كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 كونه باطلا لان كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 لا يمكن اخذ كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 رجهته وهو كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 وجود الافراد كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 المعلوم في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 اورد في القواعد المبرهنة ومنها جعل اشكال هذا المقصود باقائه  
 فقال معنى قولك كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
 في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله



الحمد لله

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

السلام

सुखदुःखसंज्ञा



الحكم بما لم يحصل هناك قضيان مختلفان في المقوم حقيقة **قول**  
 ضرورة ان الحجاب الشئ الخفى في غير على وجوده مثبت له سواء كان  
 ذلك شئ له وجودا او وجودا فان ثبوت الكسابة لا يرد في  
 حوده كما ان ثبوت الكسابة له كذا **قول** لانا نقول الحكم بالسام  
 على الوجود و ذلك لان السبب رجع الى الحجاب مما هو في الحجاب  
 مستحق بالافرا او الوجوده فان رجع انهم معلولهما وكونه في الحجاب  
 والسبب ارجو من على الوجودات الى غير ذلك من المقوم حده  
 ان السبب ليس بالسبب و قد قالنا سابقا على وجوده ان في حصوله  
 اشتغال في اوقات الموضوع و ذلك ما بان كونه الموضوع هو  
 جودا و ينتج الحكم رجع و اما بان لا يوجد الموضوع فينتج الحكم رجع  
 قطعا و حصل الوجه ثبوت الحكم الموضوع و لا تصور و ذلك لان  
 كونه الموضوع هو جودا ما سأل الحكم و في ان اشتغال شئ الموضوع  
 قد يكون ما اشتغال في نفسه و قد لا يكون و اما ثبوت شئ له فلا يكون  
 الا بان يكون هو جودا **قول** و اما السبب في وجود الموضوع  
 على ذلك الفصل في ان السبب الحاص لا يصح وجود الموضوع  
 في الخارج محض و اما السبب المحقق لا يصح وجوده في الخارج محض و قد  
 را فان قلت اذا احدثت الفعلة على وجه تناولت الافرا و الخارج

الافرا

الافرا و الخارج محض و اما السبب المحقق لا يصح وجوده في الخارج محض و قد را فان قلت اذا احدثت الفعلة على وجه تناولت الافرا و الخارج

المقدرة و لا قد او الفاعلة الله كما ذكرته فلا يمكن ان يقال له  
 فيها معنى وجوده الموضوع في الخارج بل معنى وجوده في الحكم سواء كان  
 في الخارج محض او مقدرا او الفاعل و اما السبب فيها معنى وجوده  
 الى الله فلا يفرق الفرق قلت لا الحجاب معنى وجوده الموضوع في الحكم  
 حتى انه حكم فلا يفرق تصور الحكم عليه و معنى حده و قد و الله  
 ثبوت الحكم له في ثبوت في نفسه و الفرق بين هذا من الوجود و من  
 الوجود الذي يقتضيه الحكم الوجود في الحكم ان يقدار ما حكم الحكم بما  
 في الموضوع كحكمة مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت الحكم الموضوع  
 ضيق منه كسب ثبوت ان و اما قد ايا و ان سأل في حده و ان خارجا  
 في رجا و ان فيهما فلهما و اما السبب في موضوعه اقتضا  
 الوجود الاول دون الثاني و ذلك الخالص الفرق بين الموضوع  
 و اما اذا احدثت ذهنية و الحاصل ان اشتغال الموضوع في الموضوع  
 لا يقتضي وجوده و ان ثبوت الموضوع على وجوده و اما الحكم بالا  
 بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضا الوجود الذهني **قول** منسبة  
 الى الحكم الموضوع اه اذا قلت رد قائم هناك نسبة الى نسبة  
 العلم الى رد لانه رد الى العلم القيام فان رد انما يريد به  
 الذات و هي المستعمل في لا يصح ان بنا لها غيره

بان ثبوت الحكم

من حيث الحكم

انما كان ثبوت الحكم

جزءا من الحكم

والسبب ان كذا الحكم في انفسا في جودا و لا بد

في هذا الحكم  
 في هذا الحكم  
 في هذا الحكم



































انعكس كذا الى الله ولم يوصف ان لم يكن مقتضية بالعادة ولم يوصف  
 مقتضية انعكس كذا الى الله ولم يوصف مع قيد اللاد و ليس مقتضية  
 قلنا انما هو في الاصل صدق العكس مع ولا صدق مقتضية او دنا  
 انك صدق العكس مع صدق الاصل ولا يمكن صدق مقتضية مع صدق  
 ان يكون الحمل لا يوجب الاصل و يقتضيه كس لا يوجب العكس و لا يقتضيه  
 موهب فلا يقيم استحقاق التقتض لا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه  
 يستلزم اجتماع التقتضين وليس هي ومنها مما لا قلنا المراد استحقاق اجتماع التقتضين  
 العكس مع الاصل وذلك فاصل مستلزم المحال و جاز مع ذلك ان يكون  
 العكس امرا يمكن ان يقع كنهه استحقاق الاصل مع الاصل في صدق العكس مع  
 و هو المطلب في المواصفات على ما ذكره ان لا لا يصدق في غير الاطلاق  
 و هو كذا ان في غير معلوم كما يصدق في غير الاطلاق العام فان لم يصدق  
 عليه الدوام الوصف انعكس موجه قوته مطلقه فانه لو كان الاصل  
 او حشا و هي حش فضايا وان صدق عليه الدوام الوصف فان لم يكن  
 بالعادة و ام العكس موجه قوته حش فضايا و هي اربع فضايا و ان كان مقتضية  
 بالعكس موجه قوته حش فضايا و لا يوجبها فضايا و ان كان مقتضية  
 في الاصل كذا في مقتضية الاصل في مقتضية الاصل كذا في مقتضية  
 مقتضية الدوام و هذا في الجمع و في غير المقتضية العامة يكون ذلك العكس

الدوام الذي لا يوجب الاصل

و يترتب منه كذا في المحال  
 هو حال

اخض

انعكس اخض من بعض الاصل حيث ان الله كما علم في هذا الاصل لا يصلح  
 و اما في الدوامين والعائنين والى صئين فلان بعض مكوها و فوام  
 و الى الدوامين والعائنين فلان مكوها حش مطلق فقيضها العرف العامة  
 و اما في صئين فان العرف العامة هي بعض الجزا و اول من عكسها و اما في صئين  
 في الدوامين لان حش الدوام لم يصادف حش مطلقه فانه لا يمكن ان يصادف  
 العكس **قوله** و هي عكس الى العرف العامة التي هي اخض من مقتضية و  
 لان العرف العامة هي اخض من مقتضية العامة التي هي مقتضيات العرف و رتبة و اخض  
 المقتضية العامة التي هي مقتضيات الدائمة و اخض من مقتضية العامة و المقتضية العامة  
 مقتضيات العامة و اخض من مقتضيات صئين لانها مقتضيات الجزا و  
 مقتضيات الجزا ان اخض من مقتضيات العامة التي هي مقتضيات الجزا و  
 مقتضيات الجزا ان اخض من مقتضيات العامة التي هي مقتضيات الجزا و  
 في الوجودين فلان مقتضيات مكوها سالبه و ايد و عكسها اخض من مقتضيات  
 في مقتضيات الجزا و اول من مقتضيات العامة التي هي مقتضيات الجزا و  
 مقتضيات الجزا ان يكون اخض من مقتضيات العامة التي هي مقتضيات الجزا و  
 فيهما فيكون اخض من مقتضيات العامة التي هي مقتضيات الجزا و  
 انصاف و ان مقتضيات العامة التي هي مقتضيات الجزا و  
 يترتب انعكاس السالبه العرف و رتبة مقتضياتها و انعكاس مقتضياتها و رتبة  
 المقتضية

اخض من مقتضيات العامة التي هي مقتضيات الجزا

فضايا  
 مقتضيات



يمكنه فانه يكون كمنه في صغرى الاولى والثالث بل يشترط فيكون النقيض  
 المفروض في اوله يصدق على مدبره بل هو مركوب من جزئين اوله  
 انفاذ ما يفعل الخاوي كما هو في الشرح من ان لا يمكن ان لا يمكن  
 الا الحكم فتوقف الحكم في الممكن لا حصل **م** حال عدم المتعدي  
 المستعمل في العلوم هو كمنه في المعنى والى المعنى الذي ذكره في قوله  
 فانه مستعمل فيها **م** قال التاويون فانه لا يصدق في العكس لصدق بعض  
 فانه ما في الساب آية قد يقع ذلك بانما يقع في الطرفين مع السبب لا  
 يقع في الاول وقد عرفت ان الاول الساب للمعقول سابعه لانه  
 سبب موجبه سابعه الطرفين في حكم السالمة عدم افتقار وجود الموضوع  
 فانه لا يصدق في **السبب** صدق بعضه في سبب سبب وكان  
 سبب سبب من بعض صدق على سبب فانه ان صدق على ذلك  
 البعض في تيمم الدليل فالسابع المعقول وان كانت اعم للموجبه  
 السالمة للمعقول ليست اعم من سابعه لانه اذا لم يدل على العكس  
 المعجزة كمنه في الدليل ايضا على العكس السالمة سابعه لانه  
 على العكس الموجبة كمنه في الدليل في الرد على الصدق في دليل العكس  
 كمنه في الدليل فانه صدق في الدليل ليس معا فانه صدق في العكس  
 الصدق في العكس المستلزمات فانه ان صدق في الدليل المستلزمات

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن

المعروف انما يستلزم ذلك اذا كان المعروف باقيا على تقدير انما  
 وهو كمنه لا يجوز ان يكون استلزاما لانه ان كان في نفسه فانه  
 المعروف مع فان الحال فانه لا يستلزم الحال **م** يعني بتأخذ الجزاء  
 الاصل وكمنه في الدليل والى ان لا يمكن كمنه في الدليل التي  
 ان يقول فانه بعض الجزاء من الاول وكمنه في الدليل  
 الاول لا يجعل هو السبب الذي يراو به الدليل والمفعول في قوله  
 يراو به الوصف فهو من جهة **م** المعنى هو ان يجعل الجزاء الاول  
 موصوفا بكونه يفتقر الجزاء الثاني الى السبب وذلك لا يستلزم ان يكون  
 الثاني الى السبب يفتقر الجزاء الاول الى السبب هو موصوفا به  
 يفتقر الجزاء الثاني الى السبب وذلك لا يستلزم ان يكون  
 من العكس لانه ان يراو به المفعول الاول الوصف وانما الدليل  
 في المعنى لانه يراو به **م** اي الدليل فانه لا يستلزم ان يكون  
 من كمنه في الدليل وانما يستلزم كمنه في الدليل وانما يستلزم  
 المعجزة وقد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالمة سالمة للمعقول  
 المعجزة وبها ينصرف قوله وليس سببا ذلك لانه لا يستلزم  
 بالصدقة في كل من سبب بالصدقة **م** وانما الثالث فانه لا  
 قد يكون ان لا يمكن كمنه في الدليل فانه لا يستلزم ان يكون

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن

ايضا

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن  
 في قوله لا يمكن ان لا يمكن

























۱۳۱	۱۳۲	۱۳۳	۱۳۴
۱۳۵	۱۳۶	۱۳۷	۱۳۸
۱۳۹	۱۴۰	۱۴۱	۱۴۲
۱۴۳	۱۴۴	۱۴۵	۱۴۶

۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰

۱۳۷

۱۳۱	۱۳۲	۱۳۳	۱۳۴	۱۳۵
۱۳۶	۱۳۷	۱۳۸	۱۳۹	۱۴۰
۱۴۱	۱۴۲	۱۴۳	۱۴۴	۱۴۵
۱۴۶	۱۴۷	۱۴۸	۱۴۹	۱۵۰
۱۵۱	۱۵۲	۱۵۳	۱۵۴	۱۵۵

۱۳۱	۱۳۲	۱۳۳	۱۳۴
۱۳۵	۱۳۶	۱۳۷	۱۳۸
۱۳۹	۱۴۰	۱۴۱	۱۴۲
۱۴۳	۱۴۴	۱۴۵	۱۴۶



